آثار الإصلاحات الاقتصادية على قطاع التربية الوطنية فى الجزائر

عمارى عمار*

Résumé

Les effets des réformes économiques sur l'éducation nationale en Algérie

Cette étude a pour objet de mettre en relief les déséquilibres dans le secteur de l'éducation en Algérie, ayant pour cause des réformes inadéquates, dictées par les institutions internationales, en sous- estimant les réalités socio- économiques de la société algérienne, causant des crises chroniques dans tous les domaines, notamment, ce secteur, object de notre étude: telle que la baisse des crédits alloués, la détérioration de la qualité de vie de l'encadrement, le manque d'infrastructures, le surcharge des classes la baisse du niveau de l'enseignement, la déperdition scolaire, et la baisse du niveau général d'instruction de la population.

Des points de vue de sortie de cette crise sont avancés en conclusion de cette étude.

* أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ١٩٠٠٠، الجزائر.

١) المقدمة

إن التنمية هي العملية التى عن طريقها توصلت الشعوب إلى سد الهوة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد العصرى. والدراسات الجادة من جانب الاقتصاديين والخاصة بالقفزة من الاقتصاد التقليدى إلى الاقتصاد العصرى الحديث، توضح ما سبق أن أكده علماء التربية: فى المجتمعات الحديثة نجد أنه كلما كان الاستثمار فى الموارد البشرية أكبر كلما كان العائد الاقتصادى أكبر بكثير مما لو اقتصر هذا الاستثمار على الزراعة أو الصناعة أو المواد الخام.

إن نوع المورد البشرى والمسئول إلى حد كبير فى التنمية الاقتصادية، يعتمد كثيراً على نوع النظام التعليمى فى المجتمع، وعلى أساس هذا التحليل يتضح أن أحد الاستثمارات التى يمكن أن يحدثها المجتمع النامى فى اقتصاد المستقبل هو الاستثمار عن طريق التعليم والتربية.

لقد وجه الانتباه أخيراً فى الجزائر إلى حقيقة أن المجتمع يمر بعملية تغيير جذرية، وأن المدارس متخلفة عن ذلك، ونحن جميعاً على علم بالدعوات والمحاولات التى تدعو إلى أن تصبح المدارس فى علاقة وثيقة مع القوى التى تحدث التغير. إلا أن مسألة التربية والتعليم، وبالتالي موضوع التكامل بين المدرسة والحياة الاجتماعية لم تحظ بذلك القدر من الاهتمام الواجب مثلما حظيت به المجالات الأخرى في السياسات والبرامج الإصلاحية سواء الرسمية أو غير الرسمية.

إن دراستنا هذه تستند إلى فرضية أساسية وهى أن السياسات الإصلاحية التى اعتمدتها الجزائر قد أدت إلى تدهور قطاع التعليم والتربية بشكل واضح وجلى، متناسية بذلك أن التربية والتعليم كاستثمار فى الإنسان يصبحان عاملاً أساسياً فى النمو الاقتصادى عندما تتكامل تماماً مع كل العوامل الأخرى فى التنمية.

على هذا الأساس تتناول دراستنا المحاور الأساسية التالية:

أولاً: أهمية قطاع التربية والتعليم فى التنمية.

ثانياً: الإطار النظرى للاصطلاحات الاقتصادية.

ثالثاً: تقييم الإصلاحات الاقتصادية فى الجزائر.

رابعاً: آثار الإصلاحات الاقتصادية على قطاع التربية الوطنية فى الجزائر.

خامساً: آفاق التربية والتعليم فى الجزائر.

(١) أهمية التربية والتعليم فى التنمية:

إن تقدم الدول يعتمد أولاً وقبل كل شئ على مدى تقدم شعوبها، وما لم تنمّ أرواحهم وإمكاناتهم الإنسانية، فلن تستطيع أن تنمى أى شئ آخر كثيراً، من الناحية المادية والاقتصادية والسياسية والثقافية. إن المشكلة الأساسية فى كثير من البلدان المتخلفة ليست هى الفقر فى الموارد الطبيعية، ولكن فى مواردها البشرية ومن هنا فإن واجبها الأول يجب أن يكون بناء رأسمالها البشري، وللتعبير عن ذلك باصطلاحات إنسانية، فإن هذا يعنى تحسين التربية والمهارات، وكذلك الصحة العقلية والجسمية لرجالها ونسائها وأطفالها[١].

إن قضية التربية والتعليم باعتبارها عاملاً فى التنمية يعتمد على أساس عملى: إنها استثمار جيد. وفى الحقيقة أن الدليل المتاح يشير إلى إنها استثمار جيد جداً ــ إن منطق القضية في إيجاز: هو أن معظم نمونا الاقتصادى يمكن تفسيره بالاستثمارات في الأرض ورأس المال والعمل. ولكن معدل تطورنا الاقتصادى قد تجاوز كثيراً العائد من المدخلات المتزايدة فى هذه الموضوعات التقليدية للاستثمار. إن الفرق، من دون شك، يرجع إلى الاستثمارات المضافة فى تعليم الناس وتربيتهم والزيادة الناتجة فى معرفتهم ومهاراتهم وإنتاجيتهم. إن الموارد البشرية المتعلمة المستثمرة في النشاط الاقتصادى تنتج الثروة المتزايدة وأحسن استثمارات الإنسان كما تدل الدلائل ــ هى الاستثمار فى الإنسان نفسه.

إن الطريقة الواضحة والوحيدة التى يصبح عن طريقها الاستثمار التربوى استثماراً اقتصادياً، هى إنتاج القوى العاملة الماهرة، فالقوى العاملة الماهرة والمدربة تدريباً عالياً، أصبحت أهم ركائز الاقتصاد الحديث، بل هي المحصلة النهائية لعملية الاستثمار فى الإنسان عن طريق التربية.

من الواضح الاعتراف المستمر بأن التربية والتعليم هما الآن أكثر من أي وقت مضى الباب المفتوح لزيادة الفرص الاقتصادية ورفاه الإنسان، وعلى العكس من ذلك وربما أقل ظهوراً، فثمة اعتراف بأنه بدون تعليم وتربية فإن الأبواب تصبح مغلقة. ذلك انه من المؤكد أن المكاسب الاقتصادية في الدول المتقدمة تعود بدرجة كبيرة إلى الزيادة فى نوعية العمل، وفى المدخلات الرأسمالية بقدر ما هي نتيجة للزيادة فى الكم. إذ أن السياسات التعليمية فى هذه الدول اعترفت بأن التربية والتعليم يتداخلان مع التنمية الشاملة، وأن التنمية عملية شاملة يجب ان تساهم فيها كل من القيم المادية وغير المادية.

نشير هنا إلى استمرار التبعية والتخلف، والأزمات التى تعيشها الدول النامية ليس من نتاج التعليم والتربية لوحدهما، بل إنه نتاج عوامل متشابكة لها علاقة بالتنمية، لأن التعليم لا يوجد فى فراغ، كما أنه لا يستطيع وحده أن يخرج المجتمع من أزماته وتخلفه. فالتعليم ليس دواء سحرياً يمكن أن يغير المجتمع وحده، ذلك لأن التغيير الاجتماعى مسألة معقدة ويبدو هذا واضحاً إذا وضعنا العلاقة بين التعليم والتنمية موضع البحث(٢).

فالتعليم لا يمكنه وحده تنمية الطاقات البشرية وإنما ينبغى أن ترافقه عمليات أو عوامل أخرى كثيرة أهمها:

الصحة والتغذية والحرية والمشاركة الجماهيرية والعدالة والعمل وغيرها.
إن التربية كاستثمار فى الإنسان نفسه وقدراته ونموه تصبح عاملاً ملائماً فى النمو الاقتصادى، عندما تتكامل تماماً مع كل العوامل الأخرى في التنمية. وأكثر من ذلك يجب أن تكون التربية متوازنة ومناسبة لمرحلة التنمية.

نشير وننبه إلى أنه إذا كان التعليم والتربية استثماراً جيداً وأساس أى تنمية، فإنه لا تستطيع كل أنواع التربية وأنواع النظم التعليمية أن تحقق الأهداف المرجوة منها فى الكثير من الدول النامية، ذلك أن هناك نوعين من التربية. النوع الأول لا يستطيع، بحكم تكوينه وتاريخه، أن يسهم بفعالية فى عملية التنمية، وهذا النوع من التربية والتعليم هو النوع غير الوظيفى.

فعندما تسبق متطلبات المجتمع الممارسة التربوية التعليمية وإنتاجيتها، وعندما تخدم التربية حاجات اجتماعية قديمة أو عابرة، عند ذلك نستطيع أن نطلق على التربية مفهوم التربية غير الوظيفية التى لا علاقة لها بتيار المطالب السائدة. أما التربية الوظيفية، باختصار، فهى التى تراعي النظم الاقتصادية وتطورها، وتحقق الحياة عند مستويات كافية من الطاقة الجسمانية والصحية، وتراعى النظم السياسية التى تحمى ولا تستغل حقوق الإنسان، وتأخذ بعين الاعتبار النظم الثقافية والاجتماعية والدينية التى تثرى التعبير الإنسانى وتوسع دائرته ومجاله[٣].

إن التربية والتعليم الوظيفيين الحديثين لن يبعدا التراث الماضى، لكنهما يستمدان حيوية من أوجه القوة فى هذا التراث، وستتطلب أوجه القوة هذه أن تواجه مطالب العصر الحديث. إلى جانب هذا الهدف العام للتربية والتعليم الوظيفي، يجب أن تكون هذه الأخيرة من أجل النمو الاقتصادى. إن نوع المورد البشرى والمسئول إلى حد كبير عن التغيير فى الإنتاج وأساليبه والتقدم الاقتصادى والاجتماعى، يعتمد كثيراً على نوع النظام التعليمى فى المجتمع. وعلى هذا الأساس يتضح أن الاستثمارات الكبرى التى يمكن أن يحدثها المجتمع فى اقتصاد المستقبل هو الاستثمار فى التربية والتعليم.

لقد تأكد بما لا يدع مجالاً للمناظرة، الدور الذى يسهم به التعليم فى أحوال التنمية البشرية، ويشير تقرير البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن الأمم المتحدة، إلى الارتباط الملحوظ بين ترتيب الدول على أساس حالتها التعليمية ضمن مكونات التنمية البشرية، فالدول الصناعية التى تحتل المواقع الأولى فى ترتيب الدول

الـ ١٧٤ يتراوح المؤشر التعليمى فيها ما بين ٠,٩٩ ، ٠,٩٠ الحد الأقصى واحد صحيح. وباستثناء دولة الكويت التى تقع فى المرتبة ٣٠ ومؤشر الحالة التعليمية ٠,٧٣ فإن بقية الدول العربية بما فى ذلك الجزائر تقع معظمها فى ترتيب ما بين ٤١، ١٢٠ وبمؤشر تعليمى ما بين ٠,٧٧ ، ٠,٦٢ والجدول رقم (١) يقدم بعض مؤشرات الحالة التعليمية للدول العربية وبعض الدول الأخرى بصورة إجمالية لعلم ١٩٩٨.

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات التعليمية فى بعض التجمعات الدولية لعام ١٩٩٨.

البيان	معدل الأمية		معدل القيد فى مراحل التعليم		مؤشر الحالة التعليمية	الإنفاق على التعليم من	
	ذ%	أ%	ذ + أ %	أ%	نسبة إلى ١	الناتج الوطني الإجمالي%	الإنفاق الحكومي العام %
الدول العربية	٤١,٤	٥٣,٦	٥٩	٥٩	٠,٥٩	٥,٩	١٥,٧
كل الدول النامية	٢٨,٦	٣٩,١	٥٩	٥٥	٠,٦٧	٣,٦	١٤,٨
أمريكا اللاتينية	١٢,٨	١٣,٨	٧٢	٧٧	٠,٨٢	٤,٥	١٧,٩
الدول الصناعية	١,٣	١,٤	٩٢	٩٣	٠,٩٦	٤,٥	١٢,٧
مجموع العالم	٢٢	٢٨,٩	٦٣	٦٠	٠,٧٣	٤,٨	١٢,٧

المصدر: مجلة العربى، الكويت العدد ٤٩٤ يناير ٢٠٠٠ ص ٥٠ ــ ٥١.

مع إدراكنا لمختلف الخلفيات التى ترتبط بها مؤشرات هذا الجدول ومع التفاوت بين الدول العربية والمناطق الأخرى، ورغم ما طرأ من تحسن لدى الدول العربية فى العقدين الماضيين. فإن صورة التعليم مع ذلك تبرز تدنى الحالة التعليمية وبخاصة فى التفاوت بين الذكور والإناث. من جهة أخرى فإن الهوة لا تفصل بيننا وبين الدول الصناعية بل بيننا وبين الدول النامية ودول أمريكا اللاتينية. وذلك أن حل المؤشرات التعليمية التى يتضمنها الجدول تبين تفوق الدول

وتطورها مقارنة بالدول العربية رغم التخصيصات المالية الهامة التى تبقى غير عقلانية فى توجيهها.

(٢) الإطار النظرى للإصلاحات الاقتصادية:

ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن الحكومات فى معظم البلدان النامية نشطت فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل موسع فى إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد دعم هذا الفكر التنموى السائد عموماً هذا النشاط الحكومى على أساس نواقض السوق الشائعة ومدى تحمل المخاطر لدى القطاع الخاص، مما نتج عنه توسع فى دور الدولة سواء فى تنظيم النشاط الخاص أو فى إقامة وإدارة النشاطات الفعلية فى مشاريع مهمة واستراتيجية.

لكن النكسات التى لاقتها جهود التنمية فى الثمانينات هزت الثقة باستراتيجيات التنمية السابقة، وعرضت الدور التنموى للحكومة للانتقاد الشديد، وكان الأهم من ذلك والأكثر تأثيراً هو السير بركاب النقديين والدعوة إلى العودة إلى الدولة الحارسة واستعادة التوكيد وبشدة على أيديولوجية القطاع الخاص. مما أثر حتماً على المؤسسات المالية خاصة منها صندوق النقد الدولى ــ (ومشروطيته) المعروفة التى هى نقدوية شكلاً ومحتوى ومضموناً. وهكذا تدعى البلدان النامية اليوم لقبول نموذج تنمية وتصحيح هيكلى يتضاءل فيه دور الدولة بشكل حاسم، والميل الآن هو نحو وضع اللوم كله على العملية التراكمية لهيمنة الدولة المفرطة على عملية التنمية، وذلك بالنسبة لتراجعات التنمية فى الثمانينات، دونما اعتبار للأحداث العالمية المضادة والتى كانت خارج نطاق سيطرة البلدان النامية من توقف البنوك العالمية عملياً عن الإقراض والزيادة الحادة فى أسعار الفائدة وانهيار الأسعار العالمية للسلع خاصة الأولية منها، بالإضافة إلى قسمة عمل دولى مشوهة.

إن الإطار النظرى لعملية الإصلاحات الاقتصادية خاصة تلك المرتكزة على أفكار الصندوق والبنك الدوليين وكذا الدول الرأسمالية المروجة لها، ترتكز على

النظرية الكلاسيكية الجديدة والقائمة على أولوية قضايا التوازن العام فى مواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادى على مستوى كل من الجهاز الإنتاجى (كما طالب بذلك الكلاسيك القدامى) والطلب الكلى الفعال (كما طالب بذلك الكينزيون). من هذا المنظور جاءت حزمة من الأفكار الاقتصادية التى روج لها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للدول النامية والتى أساسها، جهاز الأسعار الحر كمحرك للآلية الاقتصادية، ونظرية كمية النقود التى تعطى الأولوية فى تحقيق التوازن وكبح التضخم لامتصاص السيولة والتحكم فى كمية النقود المتداولة، أى امتصاص فائض الطلب عن العرض.

من هذا وذاك جاء أخذ هذا المركب كشكل جديد وهو شكل مزيج من اقتصاديات العرض والتى قصد منها ضبط مستوى الطلب الكلى ليتوافق مع مستوى العرض القائم، أى تحديد مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية عند سقف معين هو ذلك الذي تسمح به قاعدة الموارد المتاحة داخلياً وخارجياً فى لحظة معينة.

لعل أولى الملاحظات على هذا المركب هو أن اقتصاديات العرض تستحيل فى التطبيق إلى اقتصاديات لإدارة الطلب، بينما تغدو اقتصاديات الطلب الكينزية موجهة نحو تحفيز العرض. فالأولى تضبط مستوى الإنفاق سواء الحكومى أو العائلى، أى انتهاج سياسة تقييدية لإمكانيات النمو على مستوى التشغيل والناتج بدعوى كبح جماح الأسعار. أى أنها تسمح بارتفاع معدل البطالة فى سياق خفض معدل التضخم. بينما الثانية تدعو إلى مواجهة نقص مستوى التشغيل والإنتاج (على جانب العرض) برفع مستوى الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى معاً (على جانب الطلب).

من جهة ثانية فإن السياسة الكينزية تدعو إلى تدخل الدولة وخاصة فى مجال المالية العامة ولو بزيادة النفقات على الإيرادات الضريبية، فإن السياسة النيوكلاسيكية تستدعى كف الدولة عن أداء وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية لصالح

إطلاق الآلية السعرية والمشروع الخاص بدعوى إعادة تخصيص الموارد تحقيقاً للتوازن العام على أساس من العقلانية والرشد.

من جهة ثالثة، فإذا كانت سياسات الطلب المحفزة على توسيع العرض موجهة نحو ضمان النمو الاقتصادى المنظم مع الأخذ فى الاعتبار البعد الاجتماعى (المتمثل فى إحداث درجة من درجات تقليل التفاوت فى توزيع الدخل)، فإن سياسات العرض المقيدة لمستوى الطلب فى المفهوم الكلاسيكى الجديد موجهة نحو ضمان الاستقرار الاقتصادى ــ النقدى ممثلاً فى تثبيت نسبى لمستوى السيولة والأسعار ولو على حساب النمو والتشغيل.

بالإضافة إلى هذا فإن هذه النظرية الجديدة للإصلاحات المقدمة كوصفة علاجية للقضاء على مجموعة الاختلالات فى الدول النامية تقوم على افتراض[٤]:

- وجود أسواق تنافسية كفؤة، هذه الأسواق ليست قائمة ولا متطلباتها محققة فى الاقتصاديات النامية.

- أحد أهم جوانب هذه النظرية هو استبعاد سوق العمل من حرية آلية الأسعار. فالأجور حسب تعليمات التكييف يجب أن تكبح لمكافحة التضخم كأحد مكونات التثبيت، الأمر الذي يعنى تدهور الأجور الحقيقية، وحيث تكون المراحل الأولى للتكيف الهيكلى انكماشية يترتب عليها عادة ارتفاع البطلة وتبدأ بعد ذلك مرحلة من المطالبة بمرونة سوق العمل (حرية أصحاب العمل فى التعيين والفصل وعدم وضع حدود دنيا للأجور ... الخ) بهدف تقليل تكلفة العمل لأصحاب الأعمال حتى ينشط النمو، وفى سياق انتشار البطالة يؤدى ذلك إلى تدهور كبير فى الأجور.

- لا تعنى آلية الأسعار بقضية توزيع الدخل والثروة، بل عادة ما يؤدى إطلاقها فى غياب دور قوى للدولة فى مضمار العدالة التوزيعية، وهو قائم فى كل الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة إلى استشراء الفقر وتفاقم سوء التوزيع فى

المجتمعات خاصة تلك المتخلفة التى تتردى فيها الإنتاجية الكلية فى إطار البنى المؤسسية التى تنتشر فيها البيروقراطية والفساد.

- فى النهاية لا تهتم آلية الأسعار التنافسية بمسألة التنمية، أى إحداث تغيرات هيكلية فى الاقتصاديات النامية وتعظيم القدرات البشرية والتقنية والإنتاجية. أقصى ما تصبو هذه الآلية إن أفلحت هو مجرد النمو الاقتصادى. ومن ثم تعنى إعادة الهيكلة، التخلى عن قضية التنمية فى المجتمعات المتخلفة أو هى تمثل بعبارة أخرى رد فعل لاعتماد مفهوم النمو الذى يسود اتفاق على عدم كفايته للقضاء على التخلف. ويتبدى هذا التوجه فى توازن مفهوم التنمية والتعويل على النمو الاقتصادى فى إطار نظام سوقى للتخفيف من الفقر عوضاً عن غاية التنمية للقضاء على الفقر.

أن المشكلة الاقتصادية للدول المتخلفة ليست فى اختلالات الموازين الاقتصادية ــ النقدية فى المقام الأول ولكنها تكمن أساساً فى طبيعة الهيكل الاقتصادى المحلى والعلاقات الاقتصادية الخارجية. فعلى الصعيد المحلى هناك عدم مرونة الجهاز الإنتاجى بالنسبة لتغيرات الأسعار ومن ثم عدم استجابة العرض لمؤشرات جهاز الأسعار، وحتى فى حالة الطاقات العاطلة أو الفائضة فإن إمكانية الاستفادة منها فى رفع مستوى التشغيل محدود بقيود لا ترجع كلها إلى مستوى الطلب والأسعار، أى قيود هيكلية.

أما على الصعيد الخارجى، فالمسألة تكمن فى عدم مرونة العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة التجارية منها، وتحرك باتجاه واحد هو تأكيد الدول والشركات القوية على قدراتها فى مختلف المجالات على امتداد العالم مع القليل الأقل من السماح للبلدان النامية الضعيفة خاصة، بأن توسع قدراتها وتمارس بعضاً منها فى شبكة علاقاتها بالدول القوية والغنية وبشركاتها العملاقة، أو بأن تحظى بشروط تبادل عادلة فى جميع المجالات مع هذه الدول والشركات. وبالتالى فإنه من الضرورى الحديث عن الاختلال بالمعنى الطويل الأمد بدلالة مستوى الدخل

والفقر وتوزيع الدخل وسوء التغذية وتدهور التعليم والتربية والمشاكل الهيكلية التى تعانى منها الدول النامية.

لقد جاء العلاج الذى يقترحه صندوق النقد الدولى من خلال برامج التكييف والتعديل التى قدمها كوصفة علاجية واحدة إلى الدول النامية، تستهدف تحرير الاقتصاد أى جعله يسير على مذهب الاقتصاد الحر الرأسمالى (اقتصاد السوق) مع إدماجه عضوياً فى النظام الرأسمالى العالمى حيث التركيز الأكبر على تحسين وضع ميزان المدفوعات وبالتالى فإن العلاج هو تحرير الاقتصاد، تخفيض سعر الصرف، تخفيض الإنفاق العام، بيع القطاع العام للقطاع الخاص وإلغاء الدعم. وعلى الرغم من أن المؤشرات المستخدمة فى التقييم لبرامج التصحيح قد تشمل معدل التضخم ومعدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى، فإن مقياس النجاح يظل هو إحداث خفض ملموس فى العجزين الداخلى والخارجى ونسبة كل منهما إلى الناتج المحلى الإجمالى. وأى نقاط للضعف تظهر فيما يتعلق بالتضخم أو معدل النمو فهى واردة ولها تفسير جاهز لدى دعاة التعديل والتثبيت الهيكليين، والتشديد قائم على أنه مع الاستمرار فى تطبيق البرامج وعدم التراجع عنها ستنخفض معدلات التضخم وترتفع معدلات النمو ولو بعد فترة قد تطول، وهنا لا بأس من تخفيف التركيز على النمو كهدف من أهداف التصحيح. ويضيفون بأن التركيز على تحقيق النمو فى ظل توافر قدر معين من الموارد قد يؤدى إلى وضع قيد على مزيج السياسات الممكن وضعه وتعاطيه للوصول إلى ميزان مدفوعات قوى، وليس من الحكمة تعجل الحصول على معدلات مرتفعة. ففي غياب التصحيح سيكون النمو الذى يتحقق اليوم فى الغالب على حساب نمو أبطأ فى المستقبل، مثلما يدعى مروجو سياسات الصندوق والبنك الدوليين والدول الرأسمالية المتقدمة للإصلاحات.

(٣) تقييم الإصلاحات الاقتصادية فى الجزائر:

إن الإجابة على هذا العنوان الفرعى يستوجب علينا أن نتساءل عن ماهية الغايات التى يجب أن تستخدم كمعايير لتقييم سياسة التكييف والتعديل الهيكليين والإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة فى البلدان النامية ومنها الجزائر.

الحقيقة أنه يثار عادة فى الكثير من التحاليل والنقاشات حول تقييم آثار الإصلاحات الاقتصادية، بأن التطورات السلبية المصاحبة لها ليست فى حقيقة الأمر آثاراً. أى لا يمكن إقامة علاقة سببية مباشرة بينهما وإنما تعود هذه التطورات السلبية إلى السياسات السابقة على الإصلاحات وما نتج عنها من اختلالات اقتصادية واجتماعية ناتجة بطبيعة الحال إلى طبيعة الملكية والتخطيط الموجه وكذا تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويسود الاعتقاد لدى أصحاب هذا الرأى بأنه لو لم يتم اعتماد الإصلاحات الاقتصادية لكانت الظواهر أكثر تفاقماً.

الواقع أنه لا يمكن أن ننكر أن السياسات السابقة للإصلاحات ونتيجة للأخطاء التى وقعت، قد أفرزت مجموعة من السلبيات مست كثيراً من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ولكن أصحاب هذا الاعتقاد لا يشيرون على الإطلاق إلى الإنجازات الاجتماعية لمثل هذه السياسات فى مجالات التعليم والصحة وفرص العمل وغيرها. إن أنصار إعادة الهيكلة الرأسمالية لا يقدمون تبريراً معمقاً على أن استمرار الأوضاع السابقة على الإصلاحات كان سيؤدى إلى نتائج أسوا من تلك التى صاحبتها. فقط يشيرون إلى أن ما سبق الإصلاحات ما كان يمكن أن يستمر، وإلى أن حكومات البلدان هى التى طلبت من المؤسسات المالية الدولية المساعدة فى الإصلاحات الاقتصادية.

الواقع أن هناك شواهد قوية على حدوث تدهور واضح فى الجوانب الاجتماعية فى ظل الإصلاحات المزعومة، وهى أكثر سوءاً عما كان يمكن التنبؤ به حال استمرار الاتجاهات التى أفرزتها أوضاع ما قبل الإصلاحات.

إن تجربة الجزائر فى الإصلاحات الاقتصادية لسنوات ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٨ من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادى الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى أبريل ١٩٩٤ ــ مارس ١٩٩٥ وبرنامج التصحيح الهيكلى أبريل ١٩٩٥ ــ مارس ١٩٩٧ لها سمات أساسية تنبثق من محتويات وأهداف سياسات الإصلاحات الاقتصادية التى ينادى بها الصندوق والبنك الدوليان.

من هذه السمات لنجاح الإصلاحات ما يرتبط بالسيطرة ولو بشكل نسبى ومؤقت على التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلى، إلا أن هذه النجاحات فى تحقيق التوازنات الكبرى لم تخف الجوانب السلبية الناجمة عن إغفال الأساس الهيكلى لاختلالات التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. ففيما يخص الجوانب الإيجابية لنجاح الإصلاحات فى الجزائر فإنها تمثلت فى السيطرة على الحدود النقدية المالية المباشرة للأداء الاقتصادى. فلنأخذ مثلاً أهم مؤشر لذلك، العجز فى الموازنة العامة، الحقيقة أن الميزانية العامة عرفت تحسناً مطرداً حيث انخفض العجز من ٨,٧ بالمائة سنة ١٩٩٣ إلى ٤و٤ سنة ١٩٩٤ لتسجل فائضاً بلغ ٣ بالمائة و٢,٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى لسنتى ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالى. هذه النتيجة من دون شك تبعد خطر التمويل النقدى التضخمى، إلا أن هذا النجاح المسجل فى خفض العجز يعود لسببين: أولهما التقليل الجذرى من النفقات العامة وبالأخص نفقات الدعم الاجتماعى، وثانيهما الزيادة فى إيرادات الحكومة وخاصة ضريبة الدخل. فالبيانات الرسمية تؤكد أن الإيرادات ارتفعت بالقيمة المطلقة وبالأسعار الجارية من ٣٢٠ مليار دينار سنة ١٩٩٣ إلى٨٢٤,٨ و٩٢٤,٧ مليار دينار سنتى ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالى. أى من ٢٧,٦ بالمائة إلى ٣٣ بالمائة و ٣٤بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى. أما النفقات العامة، فبالرغم من

زيادتها بالقيم المطلقة وبالأسعار الجارية فقد تراجعت كنسب من النـــاتج المحلـــى الإجمالي خلال نفس الفترة. فمن ٣٩٠,٥ مليار دينار إلى ٥٨٩,١ مليار ثم ٨٤٥,٢ مليار دينار، أى انتقلت من ٣٣,٦ بالمائة إلى ٢٩ ثم ٣١ بالمائة خلال سنوات ٩٥، ٩٦، ١٩٩٧ على التوالى.(٦)

النقطة الثانية فى رصيد تجربة الإصلاحات الاقتصادية والتكييف الهيكلى فى الجزائر تتعلق بمعدل التضخم، حيث تشير الإحصائيات والتقارير إلى انخفاض هـذا المعدل من ٣٨,٤ بالمائة سنة ١٩٩٤ إلى ١٥ بالمائة سنة ١٩٩٦ ليصل إلى ٥,٧٣ بالمائة سنة ١٩٩٧.(٧) إن هذا الانخفاض فى معدل التضخم جاء نتيجة انخفـــاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التى أجريت على أسعار الســلع المدعومــة مــن طرف الدولة. إلا أن ما يمكن أن نشير إليه والذى له علاقة مباشـــرة بموضوعنـــا، هو تقهقر مستوى الزيادة فى الأجور خلف الزيادة فى مستوى الأسعار، من جهـــة، ومن جهة أخرى تفاوت آثار الانخفاض المذكور فى معدل التضخم فـــى مختلـف الطبقات الاجتماعية.

من جهة ثالثة فإن الاتجاه الإيجابى فى سجل ميزان المدفوعات الذى ســـجل بعض الفوائض، يعود فى جزء كبير منه إلى عملية إعادة جدولة الديون الخارجيـــة للجزائر من ناحية، والارتفاعات النسبية فى أسعار البترول وكذا خفـــض الدينـــار الجزائرى حيث انخفضت قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار الأمريكى من ٥ إلـــى ١ فى سنة ١٩٨٨ فى المتوسط إلى أكثر من ٦٠ إلى ١ سنة ١٩٩٨(٨).

إن مثل هذه النجاحات فى ضبط التوازن المالى والنقدى، لا يمكن أن تـــأخذ أكثر من حجمها ذلك أنه ينبغى النظر إليها كوسيلة ظرفية مؤقتة وليس كغاية فـــى حد ذاتها، إذ أنها لا تضمن النمو الذاتى المتواصل والعدالة فى توزيع ثمـــار هـــذا النمو ورفع المستوى المعيشى لغالبية المجتمع.

(٤) آثار الإصلاحات على قطاع التربية الوطنية فى الجزائر:

أن لفترة التسعينات أهمية خاصة، إذ أنـــها تنـــاظر فـــترات الإصلاحـــات الاقتصادية فى الجزائر، ولعل أهم ما تلح عليه هذه الإصلاحات بحجة تحقيق مـــا يدعى بالتوازنات الكبرى هو التخلى المفاجئ للدولة عن الوظائف التى كانت تؤديها للمواطنين منذ الاستقلال وخاصة فى سنوات السبعينات فى مجالات الدعم المباشـــر وغير المباشر لمختلف أسعار الســـلع الاســـتهلاكية، الطـــب المجـــاني، الســـكن الاجتماعى، التعليم الإجبارى خاصة وهو موضوع بحثنا وغيرها من الوظائف التى ألقيت على كاهل الدولة بحكم النظام الاقتصادى الاجتماعى المنتهج منـــذ البدايـــات الأولى للاستقلال.

الواقع أنه لم يحظ العنصر البشرى بنفس الاهتمام الذى حظيت به القطاعـــات الأخرى رغم تلك المجهودات والأحداث التى تعرض لها المجتمع الجزائرى. فمـــع بداية الإصلاحات لم تظهر هناك مؤشرات ولا دلائل تدل على الاهتمام بتطوير هذا الجانب المهم فى حياة المجتمع ونقصد العنصر البشرى ــ التربية والتعليم ــ الـــذى يعتبر من الدعائم الأساسية التى تعتمد عليـــها المجتمعـــات فـــى عمليـــة التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أنه لم يعد خافياً على أحد ونحن ندخل الألفية الثالثـــة، إن رصيد الدول لا يقاس بما تمتلكه من ثروات طبيعية ومالية فحسب بل بما تملكـــه من متخصصين وكادرات ومن أدمغة علمائها ومفكريها الذين يقومـــون بصناعـــة المعرفة وهندستها للوصول إلى مستوى من الدخل المعرفى الإجمالى الذى يصـــون استقلالها وسيادتها بالرغم من نسبية هذا المفهوم فى زمن العولمة.

الواقع أن الجزائر نجحت فى توسيع قاعدة التدريس فى مختلف أطـــواره ــ فبالرغم من عدم كفاية عدد المدرسين وقلة عدد المدارس والوســـائل والإمكانيـــات الأخرى ذات العلاقة مع بداية مرحلة الاستقلال، إلا أن وجه التعليم وحقيقتـــه قـــد تغيرا بشكل جوهرى دون أدنى مزايدة. ذلك أن عدد المدرسين قد تضـــاعف عـــدة

مرات وكذلك عدد المدارس والقاعات سواء فى مجموعها أو بالنسبة لكل ١٠٠ تلميذ. ويعد هذا من الناحية الكمية إنجازاً ضخماً.

فبالرغم من تلك الجهود التى بذلتها الجزائر من أجل رفع أعداد المتمدرسين والتى كانت لها النتائج الإيجابية، والإحصاءات لخير دليل على ذلك إذ أنه مع بداية الاستقلال لم يكن عدد التلاميذ يتعدى ١٢٢٩٦٤٢ فى العام الدراسى ١٩٦٣/ ١٩٦٤ ليصبح ٥٠٢٦٤٤٩ تلميذاً للعام الدراسى ١٩٨٤/ ١٩٨٥.

والجدول رقم (٢) يبين تطور عدد التلاميذ فى الجزائر خلال سنوات الستينات والسبعينات.

جدول رقم (٢)

تطور عدد التلاميذ خلال الستينات والسبعينات

السنة الدراسية	٦٤/٦٣	٦٧/٦٦	٧٠/٦٦	٧٣/٧٢	٧٦/٧٥	٧٩/٧٨	٨٢/٨١
عدد التلاميذ	١١٢٩٦٤٢	١٥٠٠٣٣٦	١٨٧٩٨٥١	٢٥٣٣٠٣٧	٣١٣٤٨٩٢	٣٨٠٦٢٩٥	٤٣١٩٣٦٠

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE: DONNEES STATISTIQUES, sous P 204. 1999 Direction des statistiques N°37 ALGER.

إلا أنه مع بداية سنوات التسعينات التى تزامنت مع اشتداد الأزمة المفتعلة والإصلاحات الاقتصادية فى الجزائر فإن هذا المؤشر بدأ فى الاستقرار بل بعض الأحيان فى التراجع، ولعل هذا يعود إلى أسباب خارج النظام التعليمي، هذا إلى جانب القصور الداخلى للنظام نفسه. والجدول (٣) يبين تطور عدد التلاميذ خلال عشرية التسعينات.

جدول رقم (٣)

تطور عدد التلاميذ خلال سنوات التسعينات

السنة الدراسية	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٧/١٩٩٦	١٩٩٨/١٩٩٧	١٩٩٩/١٩٩٨
عدد التلاميذ	٦٣٦٤٧٣٢	٦٧٤١٥٦١	٧٠٢١٣٩٦	٧٢٩٣١٨٩	٧٤٣٥٨٥٨	٧٥٨٧٥٤٥

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE: DONNEES STATISTIQUES, sous P 204. 1999 Direction des statistiques N°37 ALGER

إن هذه الوضعية ناتجة عن التدهور الاقتصادى وانخفاض النـــاتج الوطنـــى الذى كان مخصصاً للتربية والتعليم.

وتخلى الدولة عن الوظائف التى كانت تقوم بها فى السابق باعتمادهـــا علـــى تطبيق الإجراءات المالية والنقدية كآليات للإصلاحـــات الاقتصاديـــة مـــع بدايـــة التسعينات للتغلب على الخلل الظاهرى فى كل من الميزانيـــة العامـــة ومـــيزان المدفوعات. وبذلك اعتمدت على المنهج المالى فـــى الإصـــلاح الاقتصـــادى دون التطرق إلى الخلل الجوهرى فى الاقتصاد الوطنـــى، حيـــث لجـــأت إلـــى اتبـــاع سياسات[٩]:

- تخفيض معدلات التضخم من خلال خفض العجز فى الموازنة العامة والبعد عن التمويل التضخمى والاعتماد على أذون وسندات الخزينة فى تمويل هذا العجز.
- علاج مشكلة المديونية الخارجية بالاعتماد على إعادة جدولة الديون الخارجية.
- تحرير الأجور والأسعار وترشيد الدعم السلعى لعلاج التشوهات السعرية وتقليل الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية دون أن يتبع ذلك بالنسبة للأجور المحلية.
- الاعتماد على الضرائب غير المباشرة مثل ضرائـــب الاســـتهلاك والمبيعـــات والقيمة المضافة واستحداث ضرائب جديدة على الدخـــول، إلـــى آخـــره مـــن السياسات التى اعتمدت كعلاج للأزمة الاقتصادية فى البلاد.

إن لهذه السياسات من دون شك بعض النجاحات التى ارتبطـــت بالســـيطرة ولو بشكل نسبى ومؤقت على التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلى. إلا أن هذه النجاحات فى تحقيق التوازنات الكبرى لـــم تخفـــى الجوانـــب الســـلبية لـــهذه الإصلاحات على قطاع التربية والتعليم. ولعل أهم العقبات التى تقـــف أمـــام هـــذا القطاع هو انخفاض المخصصات المالية له بحجة القضـــاء علـــى الاختـــلال فـــى الميزانية العامة. ذلك أن هذه المخصصات ما فتئت تتناقص على مر السنين رغـــم التحسن الطارئ فى الميزانية بعد ارتفاع أسعار البترول وتحسن ميزان المدفوعـات.

والجدول رقم (٤) يبين تطور المخصصات المالية لقطاع التعليم والتربية فى الجزائر خلال التسعينات.

جدول رقم (٤)

تطور المخصصات المالية لقطاع التربية الوطنية خلال التسعينات

آلاف الدينارات الجارية

السنوات	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٩
ميزانية الدولة	١٤٠٠١٢٠٠٠	٣٢٧٩٠٠٠٠٠	٤٥٣٢٧٢٨٧٧	٧٤٨٦٠٠٠٠٠	٩٧٦٧٢١٦٥٠	١٠٨٠٦٩٢٧١٥
التربية الوطنية	٢٩٥٠٤٨٣٧	٥٣١٩٧٥٧٥	٧٩٨٨٨٧٦٧	١٢٢١٥٨٦٣٠	١٤٤٤٦٨٠١٥	١٤٥٥٩٧٤٣٦
النسبة المئوية	٢١,٠٧	١٦,٢٢	١٧,٦٢	١٦,٣٢	١٤,٧٩	٧,٤٢

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE: DONNEES STATISTIQUES, sous Direction des statistiques N^{0}37 ALGER 1999. P208 – 209

ولعل الصورة تكون أكثر وضوحاً لتخلى الدولة عن قطاع التعليم والتربية فى الجزائر، إذا ما تفحصنا أرقام ميزانية التجهيز المخصصة لهذا القطاع مثلما يوضحه الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

تطور الاعتمادات المالية الموفرة ــ ميزانية التجهيز خلال التسعينات لقطاع التربية الوطنية

بآلاف الدينارات الجارية

السنوات	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٩
ميزانية التجهيز	٤٥٥١٣٦٤	٩١٩٩٣٣٤	١٠٢٠٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠٠٠	١٩٨٠٠٠٠٠	١٧٥٥٠٠٠٠
النسبة المئوية إلى ميزانية التجهيز للدولة	٨,١٣	٧,٤٢	٧,٨٥	٥,١٧	٩,٦٦	٦,٦٧

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE: DONNEES STATISTIQUES, sous Direction des statistiques N^{0}37 ALGER 1999, P 209.

من خلال هذه الأرقام يتضح عدم الاهتمام بقطاع التعليم والتربية واعتباره قطاعاً استهلاكياً، ذلك أن الاعتمادات المالية فى تناقص مستمر رغم الزيادة الملموسة فى موارد الميزانية العامة، ومن ثم يظل التعليم على وضعه المتردى

نتيجة اتساع الفجوة بين الحاجة إلى الاعتمادات المالية لقطاع التعليم والاعتمـــادات المالية المخصصة لهذا القطاع فى الجزائر.

إن سياسة الإصلاحات الاقتصادية التى أدارت وجهها عن قطاع حساس مثل قطاع التربية ترتب عليها ظاهرة كثيراً ما أدت إلى الإخفاق المدرســي وانخفــاض المستوى وهى ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام الدراســية، نتيجــة قلــة وتواضــع المخصصات المالية لهذا القطاع. والجدول رقم (٦) يبين لنا حقيقة هذه الظاهرة.

جدول رقم (٦)

تطور عدد الحجرات الدراسية والاكتظاظ بها فى الطور الأول والثانى من التعليم الأساسى خلال سنوات التسعينات بالجزائر

السنة الدراسية	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٧/١٩٩٦	١٩٩٨/١٩٩٧	١٩٩٩/١٩٩٨
عدد التلاميذ	٤١٨٩١٥٢	٤٤٣٦٣٦٣	٤٥٤٨٨٢٧	٤٦٧٤٩٤٧	٤٧١٩١٣٧	٤٧٧٨٨٧٠
عدد الحجرات	٩٤١٢٧	١٠١١٠٣	١٠٩٦٥٦	١١٦٧٧٨	١١٧٠٨١	١١٩٤٩٠
معدل الاكتظاظ	٤٤,٥١	٤٣,٨٧	٤١,٤٨	٤٠,٠٣	٤٠,٣١	٤٠,٠

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE: DONNEES STATISTIQUES, sous Direction des statistiques N°37 ALGER 1999, P 202 - 204.

ما يسجل هنا، أن ظاهرة الاكتظاظ فى الحجرات الدراسية وصلت مســتويات عالية جداً مقارنة بالمعدل المتعارف عليه وهو ٢٥ تلميذاً فى القسم. فرغم أن هــذا المعدل شهد بعض التحسن خلال هذه السنوات، إلا أن هذا راجع بشكل أساسي إلــى التخلى عن الالتحاق بالمدرسة لفئة كبيرة من السكان فــى الجزائــر خــلال هــذه السنوات من الإصلاحات، هذه الأخيرة اهتمت بكل شى ما عــدا قطــاع التربيــة والتعليم، مما ينتج عنه انخفاض المستوى التعليمي والــتربوى وبالتــالى التســرب المدرسى.

إن بيانات الإنتاج الوطنى الإجمالى والدخل لكل فرد قد تساعدنا فى تشخيص المشكلة التى نحن بصددها أساساً، غير أن إلحاح المشكلة الاقتصاديــة ينبغــى أن يؤدى بنا إلى الخلط بين المعايير الأوليــة والمعــايير النهائيــة للنمــو. إن النمــو الاقتصادى لأى أمة يمدنا بمؤشرات أساسية للحالة الراهنة للاقتصاد الوطنى، غــير

أن دلالاتها الحقيقية، دلالاتها بالنسبة للنمو الاجتماعى والإنسانى، يجب أن تقاس بالمدى الذى تترجم به الرفاهية المحتملة إلى رفاهية الشعب الواقعية ونموه التربوى والمعرفى.

هناك ظاهرة أخرى تعتبر من السمات الرئيسية فى الوقت الحاضر بالنسبة لقطاع التربية والتعليم والتى ازدادت حدتها مع إجراءات الإصلاحات الاقتصادية ــ وتخلى الدولة عن هذا القطاع بشكل ضمنى ــ وهى مشكلة التسرب المدرسى والذى يعتبر من أقدم المشاكل التعليمية، إلا أن خطورته بالنسبة للجزائر كبيرة، حيث إن عدداً كبيراً ومتزايداً من الأطفال يغادرون المدرسة فى السنوات التعليمية الأولى وهنا يكمن الخطر الأكبر. فلا جدال فى أن الأزمات تؤدى إلى مستويات مرتفعة نسبياً فى معدلات التسرب المدرسى، إلا أنه لم يمكن تدارك هذه الظاهرة فى ظل الإصلاحات الاقتصادية المزعومة. ذلك أن هذه الظاهرة استمرت في التزايد، فقد ساءت واتبعت اتجاهات الأحوال الاقتصادية فى سنوات التسعينات، رغم التحسن الملحوظ فى المؤشرات المالية والنقدية.

ولعل من بين أهم الأسباب للتسرب المدرسى هو فقر البيئة التى توجد فيها هذه المدارس وبالتالى فإن نوع التعليم لابد وأن يكون فقيراً، كما أن عدم كفاءة المدرسين كانت من العوامل التى أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة. فالمدرسة التى يتم فيها توظيف التلميذ الذى يفشل فى الانتقال إلى المرحلة الثانوية كمدرس فى الابتدائى والفاشل فى البكالوريا فى المرحلة المتوسطة. إن مثل هذه المدرسة التى تتعامل معها العائلة الجزائرية فى الغالب كدار للحضانة لحراسة أبنائها الكثر طول العام لابد وأن تنتج شباباً أمياً ومتسرباً من المدرسة.

إن ظاهرة التسرب المدرسى عرفت تنامياً خطيراً خلال السنوات الماضية وهى سنوات الإصلاح الاقتصادى، أرجعها المختصون فى التربية والتعليم إلى عوامل مرتبطة بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسر الجزائرية وأخرى تتعلق بأساليب تنظيم المؤسسة المدرسية. فحسب المدير المركزى المكلف بالتوجيه

المدرسي فإن ظاهرة التسرب مست ثلاث فئات من المتمدرسين، حيث تضم الفئة الأولى تلاميذ تخلوا عن دراستهم دون أن يصلوا إلى السن المحددة لنهاية التمدرس الإجبارى وهو ١٦ سنة، ويتعلق الأمر بالبنات المقيمات فى المناطق الريفية. وفئة انقطعت عن الدراسة لأسباب مادية، فيما تضم الفئة الثالثة جميع المتمدرسين الذين أقصوا بسبب فشلهم فى الامتحانات الرسمية. وبلغة الأرقام، كشف التقرير أن قطاع التعليم فى سنة ١٩٩٩ شهد تسرب حوالى ٤٠٠ ألف تلميذ أى بنسب ٥,٤٦ بالمائة من مجموع ٧١٢٨٧٧٧ مسجلاً، منهم كذلك ما يفوق ١٧٢ ألف متسرب مستواهم الدراسى لا يتعدى التاسعة أساسى. وفيما يخص التعليم الثانوى، فقد عرف تسرب أكثر من ١٦٤ ألف تلميذ، مما يعادل نسبة ١٥,١٢ بالمائة من ضمن ١٠٨٦٢٢٦ تلميذاً مسجلاً. وعلى صعيد آخر، سجل نفس التقرير أن الفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٩٧ و ١٩٩٩ تعد من أكبر الفترات التى شهدت تنامى ظاهرة التسرب المدرسى، حيث أورد أن النسبة ارتفعت من ١٤,٨ بالمائة خلال العام الدراسى ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ١٤,٩١ بالمائة فى الموسم الذى يليه لترتفع كذلك إلى ١٥,١٢ بالمائة خلال السنة الدراسية ١٩٩٩[١٠] كما يتضح من الإحصائيات أن عدد التلاميذ الذين كانوا يرسبون فى المرحلة الأساسية كان يمثل ٢٣٨٤٥٤ تلميذاً أى بنسبة ٥,٠٥ بالمائة من الأعداد الإجمالية للتلاميذ الذى بلغ ٤٧١٩١٣٧ خلال العام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٧[١١]، بتعبير آخر لو تكن هناك إعادة السنة أو الانتقال العشوائى من سنة إلى أخرى، فإن عدد الأطفال فى سن التعليم والذى يمكن أن ترفضهم المدرسة من الممكن أن يكون أكبر بكثير.

ومن ثم تتضح كثرة انتشار حالات التسرب والرسوب بين الأطفال ذوى المستويات الاجتماعية المتواضعة وانتشارها فى المناطق الريفية بصورة أكثر منها فى المناطق الحضرية كما أن انتشارها بين البنات أكثر من البنين. ويرجع انتشار هذه الحالات إلى أسباب أساسية هى: التغيب والفقر الذى يجلب المرض وسوء التغذية، وانخفاض الاعتمادات المالية المخصصة للجوانب الاجتماعية للتلاميذ الفقراء، حيث إن التلاميذ المستفيدين من المنح الدراسية لم يتعدى ٦٢٤٧٣ تلميذاً

للعام الدراسي ١٩٩٧/ ١٩٩٨ من مجموع يفوق ٧٤٣٥٨٥٨[١٢]، إضافة إلى البرامج والامتحانات غير المناسبة فضلاً عن سوء تدريب المعلمين وعدم توفر الكتب والأجهزة المدرسية وتكدس التلاميذ زد على ذلك ارتفاع تكاليف التمدرس التي تمس غالبية أسر المجتمع خاصة الريفية منها وعدم قدرة الأولياء على تلبية احتياجات أبنائهم والعوز المعيشي، والشعور بالإحباط لدى التلاميذ من المستقبل غير الأكيد جعل أرقام التسرب المدرسي تتزايد سنوياً باستمرار. إن مآل هذه الشريحة من الشباب هو الشارع وما يخلفه من سلبيات حيث انتشار مساوئ الأخلاق كتعاطي المخدرات هروباً من الواقع المعاش والتعدي على الممتلكات، وما ظاهرة الإرهاب والعنف التي عاشها ويعيشها مجتمعنا إلا دليل على ذلك، حيث إن تلك الفئة التي انحرفت وامتهنت الإرهاب كوسيلة لتغيير الواقع المعاش، أصولها المناطق والأحياء الفقيرة ومعظم أفرادها عاطلون عن العمل كما أن فئات سنها تقع في فئة العشرين.

إن هناك ارتباطاً قوياً بين الانكماش في الاقتصاد الكلي والمتغيرات في المؤشرات التعليمية. وفي هذا الإطار تشير دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي بأن سوء ظروف الاقتصاد الكلي الذي تفاقم (الهزات قصيرة الأجل للناتج المحلي الإجمالي وعدم الاستقرار والصدمات التجارية السلبية) يفسر ٨٠ بالمائة من انخفاض معدل التحسن في التحصيل الدراسي[١٣].

إن السياسات الإصلاحية التي اعتمدت في الجزائر أثرت على الاستثمار في التعليم والتغذية والصحة ونالت من رأس المال البشري (المعرفة المرتبطة بالعمل والمعلومات والمهارات) للفقراء بشكل كبير. إن هذا التأثير السلبي الذي لم يمكن تداركه والذي يتعرض له رأس المال البشري للفقراء ليس سيئاً بالنسبة للفقراء فحسب بل أيضاً يمكن أن يضعف الأداء الشامل للاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل، ويصدق هذا خاصة عندما يعاني التحصيل الدراسي من الضغوط أثناء فترات الإصلاح مثلما هو جار في بلادنا.

ورغم أنه أجريت إصلاحات هيكلية كانت تدعمها المساعدة المالية والتقنية الخارجية إلا أن الأداء الاقتصادى لم يتحسن فى الواقع العملى، رغم أن بعض المؤشرات أظهرت تحسناً فقد تزايد النمو ولكن بصورة غير حقيقية، وانخفض التضخم وتعزز المركز الخارجى، إلا أنه تزايد تواتر الفقر وساءت الأوضاع الاجتماعية على مختلف الأصعدة للطبقة العريضة من المجتمع وخاصة فئة المعلمين فى قطاع التربية والتعليم.

إن المدرس هو عماد العملية التربوية وأساسها، إلا أن هذا الأخير لم يحسن إعداده ولم يرفع من مستواه المادى والمعنوى ولم تقدم له تلك الحوافز الضرورية للقيام بمهمته الإنسانية الكبيرة مما أعاق العملية التربوية للوصول إلى مستوى الوظيفة المطلوب فى الجزائر المتطلعة إلى العصرنة. فالمشكلة الرئيسية التى يواجهها النظام التعليمى فى الجزائر تكمن فى وضع المدرس المادى والاجتماعى، هذا الأخير قد لا نخطى إذا قلنا بأنه يقع فى آخر السلم بالنسبة لمستوى المعيشة فى الجزائر. ولعل الإحصائيات المالية تبين مدى الفروقات بين ما يتقاضاه مدرس فى الابتدائى وما يتقاضاه موظف فى قطاع آخر.

لقد نجحت الجزائر فى توسيع قاعدة التدريس وهذا من دون شك، فقد زاد عدد المدرسين على مستوى التعليم الأساسى والثانوى بين سنوات ١٩٦٣ و ١٩٩٠ من ٢٣٦١٢ إلى ٣٢٣٧١٠ مدرس[١٤]، ويعد هذا إنجازاً ضخماً. لكن بعد هذا وابتداء من سنوات التسعينات التى تزامنت وإجراءات الإصلاحات، حيث ترشيد النفقات العمومية والقضاء على العجز فى الميزانية العامة الذى أضحى الأساس فى أى سياسة اقتصادية، فان الطلب على المدرسين الجدد يكون قد قل بشكل كبير، لا لأن الحاجة إليهم قلت، بل وعلى العكس لقد كانت الحاجة إليهم ما تزال قوية، إلا أن المال اللازم لدفع أجورهم لم يكن متاحاً، حيث جاء تصريح وزير التربية فى التليفزيون الجزائرى بأنه يوجد ٢٠ آلف منصب شاغر[١٥]. والجدول رقم (٧) يبين لنا تطور عدد المدرسين فى التعليم الأساسى والثانوى فى الجزائر خلال سنوات التسعينات.

جدول رقم (٧)
تطور أعداد المدرسين فى التعليم الأساسى والثانوى
فى الجزائر لسنوات التسعينات

السنة الدراسية	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٧/١٩٩٦	١٩٩٨/١٩٩٧	١٩٩٩/١٩٩٨
عدد المدرسين	٢٧٨٢٨٦	٢٨٩٥٢٣	٣١٣٥٦٣	٣٢٢٩٠٤	٣٢٣٧١٠	٣٢٤١٤٧
عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس	٢٢,٩	٢٣,٩	٢٤,٣	٢٣,٣	٢٣	٢٣,٤

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE: DONNEES STATISTIQUES, sous- Direction des statistiques N°37 ALGER 1999, P 204 et 206.

فرغم أن عدد خريجى الجامعات يعد بمئات الآلاف، إلا أن التوظيف يكاد لا يذكر وأن عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس يفوق المعدل العالمى والذى لا يتعدى الـ ١٠ تلاميذ.

إن بناء المرتبات فى الجزائر لا يقيس عادة حالة سوق العمل وحاجته للأفراد المهرة. فالمرتبات تعكس أكثر من أى شئ آخر الوضع الاجتماعى المحلى أكثر من قدرة المهارات. فبالإضافة إلى الوضع الاجتماعى المتدهور للمدرس مما يدفعه إلى اللجوء إلى القيام بوظيفتين أو أكثر للحفاظ على الأقل على أدنى مستوى لكرامته وفى هذا السياق يشير خبير التربية سيلافان لورى لكل هذه الأسباب يضطر الكثير من المعلمين والمعلمات إلى القيام بعمل إضافى أو عملين فى بعض الأحيان من أجل الحفاظ على المستوى المعيشى، مما يؤثر فى مستواهم العملى لديهم لأنهم قلما كانوا يحضرون فى قاعة التدريس(١٦). كل هذا على حساب المهمة الإنسانية التى أوكلت لهم، فإن هذا لا يعتبر الحافز الوحيد بل القيمة الاحتماعية للمدرس لم يبقى لها من أثر فى واقع وجدت الجزائر نفسها فى حلقة مفرغة، فقد خلقت الخطوات الأولى للإصلاح المتوجه نحو السوق فرصاً للبحث عن التربح وللفساد وبسرعة كبيرة رسخ أصحاب المصالح المكتسبة الذين استفادوا من هذه الفرص أنفسهم ويقاومون إصلاحات حقيقية مثل السماح بالدخول الحر للسوق وتعزيز المنافسة وإرساء سيادة القانون بشكل قوى. لقد ظهر اقتصاد سرى أكثر لهذه الممارسات، كما أدت المنافسة المحدودة والتحرير الوحيد الجانب والحوافز

التي تدفع الاقتصاد على السرية، وحكم القانون المنحاز، إلى انحراف هذه الإصلاحات عن الأهداف التى جاءت من أجلها، ونتج عن ذلك تقهقر اقتصادى اجتماعى وانهيار الاستقرار الاجتماعى.

إن الكثير من الدول النامية وعلى رأسها الجزائر أكثرت من كم التعليم، معتقدة أن نشر التعليم بين المواطنين هو الحل لمشكلات التنمية، ونتج عن ذلك هذه الأعداد الوفيرة من الخريجين التى لا تتناسب أعدادها مع طاقة وإمكانية الاقتصاد الوطنى وحاجاته. وهذا يرجع بشكل كبير إلى عدم وظيفية التعليم والتربية فى الجزائر، ذلك أنه من اعظم النتائج خطورة لهذا التعليم هو الإحباط الذى نتج عن عدم قدرة المتعلمين على أن يجدوا وظيفة مرضية من الناحيتين الاجتماعية والمادية. إن الخوف من ألا يكون بين السكان أعداد كبيرة من الناشئة المتعلمة غير الموظفة والتى تسرب لها السخط قد قاد أصحاب القرار فى بلادنا بعد اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لان تشكو من سياسة ديمقراطية التعليم التى هى ابعد من قدرة الجزائر عن أن تمتص المتعلمين فيها.

لقد أدى الانتقال المفاجئ الذى تم فى الجزائر من العجز فى القوى البشرية المتعلمة إلى الفائض فى هذه القوى إلى حالة فاقت فيها المخرجات ــ خاصة منها المستويات الثانوية (حيث نسبة الرسوب فى الباكالوريا تعادل فى المتوسط ٨٠%)، قدرات الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة ومن ثم انتشرت ظاهرة المتعلمين العاطلين عن العمل.

تجدر الإشارة إلى أن البطالة فى الواقع ليست نتيجة ما يفرزه التعليم من أعداد متزايدة، ولكنها تنجم بالإضافة إلى الركود الاقتصادى وانتفاء التراكم والتوسع فى الاستثمارات، عن منتوجات النظام التربوى الذى لا يستجيب لاحتياجات ومتطلبات المجتمع من كفاءات. ففى الوقت الذى تحتاج فيه الجزائر إلى ما يسد العجز الموجود لديها مثلاً على مستوى القطاع الزراعى ذى الإنتاجية الضعيفة فإن التعليم بالجزائر يشجع على ترك العمل الريفى بالأرض والذهاب إلى المدينة للحصول على عمل فى الإدارة أو الصناعة والخدمات، وهذه واحدة من بين

خصائص المجتمع الجزائرى. بالإضافة إلى ما سبق فإن وجود البطالة بين المتعلمين لم يمنع الجزائر من طلب الأجانب للعمل فى تخصصات تقنية معينة. وهذا دليل على أن ما يتم من تعليم لا يتوافق مع الحياة الاقتصادية فى الجزائر.

هناك مشكلة أخرى بدأت تظهر مع بدايات العقد الضائع أى عقد التسعينات، إنها ظاهرة اللامساواة الاجتماعية فى فرص التعليم. فالأسرة الفقيرة أصبحت فى الوقت الحاضر غير قادرة على توفير مصاريف المدرسة حتى ولو كان التعليم مجانياً، لأن هذا أصبح يفرض أعباء مالية على الأسرة من ملبس ومصاريف نقل وكتب، خاصة وأنه أصبحت مثل هذه التكاليف تستهلك جزءاً كبيراً من ميزانية مثل هذه الأسر الفقيرة والتى يعيش معظمها قاب قوسين أو أدنى من خط الفقر.

إن الخدمات التعليمية المتوفرة فى المناطق الريفية لا تماثل تلك المتوفرة فى المناطق الحضرية، على أن هذا ليس شيئاً جديداً بل كان موجوداً على مر التاريخ. إلا أن ما يمكن ملاحظته بالنسبة للتربية والتعليم فى الجزائر، أن تلك المجهودات التى بذلت فى سنوات السبعينات من أجل القضاء على الفوارق فى التعليم بين الريف والحضر ذهبت دون نتائج، ذلك أن هذه الفجوة بدأ يتسع مداها فى هذا القطاع لعدم مواصلة المسيرة وشبه التخلى للدولة عن التكفل بهذا القطاع مع بداية الأزمة الاقتصادية والإصلاحات غير الحقيقية التى اعتمدت فى بلادنا. إن مثل هذه الوضعية تشبه إلى حد كبير وضعية فترة الاستعمار. فإذا كان الاستعمار يوجه التعليم لخدمة المستوطنين الأوروبيين فى حين لا يتيح لبعض أهالى الجزائر سوى فرص محدودة من التعليم عن قصد كاستراتيجية استعمارية، فإننا نلاحظ نفس الظاهرة فى الوقت الحاضر مع بعض الاختلافات القليلة حيث نجد الطبقة الحاكمة والفئات الأخرى الميسورة والتى اغتنت جراء الوضع الذى عاشته الجزائر ومن وراء الانفتاح الاقتصادى تنادى بخوصصة التربية والتعليم ورفع الدولة كفالتها ودعمها لهذا القطاع وليذهب أطفال أغلبية الجزائريين إلى الجحيم دون رجعة.

(٥) آفاق التربية والتعليم فى الجزائر:

إن المجتمع الجزائرى يمر بفترة ركود خانقة وهو يحتاج إلى تربية وظيفية بكل مقوماتها ومواصفاتها حتى تستطيع أن تجعل النقلة من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم، ميسورة فعالة، عميقة التأثير سريعة المعدل.

لقد أصبحت قصة التربية والتعليم فى الجزائر هى قصة المحافظة والإبقاء على ما خلقه الإنسان دون تغيير، وهذا ما يعكس أساساً المفهوم المحافظ للتربية والتعليم. وحينما اعتنق هذا المفهوم أصبحت المدارس التى يشرف على توجيهها الذين يرغبون أو يستفيدون من بقاء الحال على ما هو عليه كحاجز منيع فى وجه رياح التغير.

نعتقد بأن الاهتمام فى الجزائر يجب أن يتجه أساساً إلى استخدام النظام التربوى والتعليمى كوسيلة للتغيير الاجتماعى، أو كأداة لبناء أنماط اجتماعية جديدة وحياة جديدة واعية بالتغيرات التى تحدث من حولها. وعندما تستخدم المدارس بناء على هذا الإدراك جنباً إلى جنب مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التى وجهت كذلك وارتبطت بالتغيير، فإنها ستكون ذات فعالية ملحوظة فى خلق القدرات الاجتماعية وفى إحداث النقلة الضرورية للمجتمع، وبهذا يكون مفهوم التربية مفهوماً تقدمياً وبناء.

هناك الذين يجعلون عمل المدارس عملاً طفيلياً، ويذهب آخرون إلى ابعد من ذلك ويؤكدون على أن المدارس فى هذه المرحلة من التغيير، يجب أن تعكس ببساطة التغيرات الاجتماعية التى حدثت على قدر ما تستطيع. ويعتقد آخرون أن المدارس يجب أن يكون لها دور فعال فى توجيه التغيير الاجتماعى وفى الإسهام فى بناء نظام اجتماعى جديد، ويعتقد البعض الآخر بأن المدارس يجب ان تقوم بهذا الدور التوجيهى عن طريق التلقين، ويعارض آخرون ذلك. على كل حال، فإنه حتى إذا كانت هناك وحدة فى الفكر أكثر مما هو موجود، فستظل المشكلة العملية، مشكلة التغلب على جمود المؤسسات التربوية حتى يتحقق برنامج متفق

عليه وسياسة فعالة قادرة على جعل المدرسة المحرك الأساسى لكل التغيرات ومواكبتها. وعندئذ لن تكون بعد ذلك حاجة لتبرير المناقشة الخاصة بمشكلة علاقة التربية والتعليم بالتغيير الاحتماعى. وبذلك لا تكون المشكلة هى ما إذا كانت المدارس يجب أن تسهم فى تكوين مجتمع المستقبل، ولكن ما إذا كانت المدارس يجب ان تقوم بذلك وهى عمياء بدون تعقل أم أن تقوم بهذا الدور مع اعظم قدر من الذكاء الشجاع والمسئولية.

بمعنى آخر هناك ثلاثة اتجاهات للاختيار، فهناك من يعمل على إدامة واستمرار الفوضى الحاضرة وربما على زيادتها، والنتيجة هى حل المؤسسات التربوية وخوصصتها وتحطيم المدرسة العمومية والتلاعب بها، والعودة بها إلى النظام التربوى والتعليمى الذى ساد قبل إصلاح ١٩٧٦، وعودة الازدواجية فى التعليم والصراع اللغوى وغيرها من الإشكاليات القديمة الحادة. والاتجاه الثانى يرى بأنه لابد من انتقاء القوى العلمية والثقافية التى تحدث التغيير فى النظام القديم، وتقدير اتجاهها الذى تسير فيه ونتائجها إذا ما قدرت لها حرية العمل ثم ينظرون فيما يمكن عمله لكى تسهم المدارس فى تكوين مجتمع المستقبل مع أكبر قدر من الذكاء والمسئولية. أما الاتجاه الثالث فإنه يكافح لكى تصبح المدارس قوة فى المحافظة على النظام القديم متكاملاً فى وجه ضغوط القوى الجديدة.

إن اعتناق الاتجاه الثانى ــ وهو ما يجب أن يحدث فى اعتقادى ــ يعنى أن المشكلة لا تصبح مجرد زيادة سرعة التغيير الحادث أو التصادم مع القديم المحافظ، بل تصبح المشكلة تنمية البصيرة والفهم لدى الشباب للاشتراك فى العمل البناء العظيم والتنظيم الكبير الذى يجب ان يحدث، وإمدادهم باتجاهات وعادات العمل التى تجعل من بصيرتهم وفهمهم لواقعهم عملاً ذا أثر فعال.

لقد أجريت إصلاحات هيكلية كانت تدعمها المساعدة المالية والنقدية الخارجية وذلك كله من أجل التوازنات المالية الكبرى. إلا أنه يجب أن يكون هناك إدراك أكثر اكتمالاً لحقيقة أن العجز المالى فى الميزانية العامة وميزان المدفوعات،

رغم أنه فى كثير من الأحيان مشكلة للاقتصاد الكلى، ويصبح مشكلة أكبر عندما تجبر الدولة على التنصل من عقودها القانونية بمصادرة أو تجميد المدفوعات، والتخلى عن الوظائف الأساسية التى أوكلت لها خاصة التربية والتعليم. فعندما يتردى الوضع التعليمى وتنعدم التنمية البشرية ويزول الاهتمام بالإنسان يكون هناك شئ خاطئ بصورة جوهرية فى مسيرة المجتمع كله.

الواقع إنه حتى خبراء صندوق النقد الدولى يلحون على دور الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيرون بأنه لكى تعمل اقتصاديات السوق جيداً فإنها تحتاج إلى حكومات قوية. تشجع الأهداف الاجتماعية المشتركة على نطاق واسع وتحصل الإيرادات اللازمة لتمويل أنشطة القطاع العام وتنفق الإيرادات بصورة منتجة وتفرض تنفيذ العقود وتحمى الملكية وتنتج السلع العامة(١٧).

واضح إنه من المتعين على الحكومة أن توفر لجميع الأطفال أسباب الحصول على حد أدنى من كم ونوع التعليم المدرسى، رغم أن هذا سيحتاج إلى جهد كبير ومستدام. فقيام الحكومة بتمويل التعليم المدرسى له ما يبرره على وجه الخصوص وذلك راجع إلى الفوائد الجمة التى تعود منه على المجتمع عامة. وطبيعى أن المزيد من الإنفاق وحده لا يكفى، فالمبالغ التى تنفق ينبغى أن تستخدم استخداماً ناجعاً. وقد تبين فى بعض الحالات أن تخصيص الموارد لتحسين الصحة والتغذية للأطفال فى سن المدرسة هو أسلوب مفيد فى تحسين التعليم المدرسى لأن الأطفال الأوفر عافية هم أميل إلى التعليم بصورة أفضل وإلى الاستمرار فى التعليم(١٨).

إن تمويل التعليم، بالإضافة إلى المحتوى والأداء بحاجة إلى إصلاح. فالتمويل ينبغى أن يقدم حوافز للكفاءة، وإصلاح التمويل من الأهمية بمكان لأنه لا يؤدى فقط إلى إدارة أكثر كفاءة للمدارس (الكفاءة الداخلية) بل يؤديها أيضاً إلى محتوى تعليمى متطور (الكفاءة الخارجية).

لقد حقق التعليم فى الجزائر خلال أربعة عقود من الزمن نتائج لها دلالاتـها، ولكن على المستوى الكمى فقط. فإذا نظرنا إلى الإحصائيات وجدنـا أن الجزائـر قطعت شوطاً فى الاتجاه نحو تعميم التعليم، ولكن أى تعميم يمكن أن يحدث فى ظل وجود تبعية وانخفاض المستوى وحتى التحكم فـى المبـادئ الأولـى للمعـارف، فالمناهج الدراسية وأهدافها كان من المفروض أن تخدم متطلبات التنميـة، ولكـن نظراً لعدم اهتمام النماذج التنموية والتعليمية بخصوصيات الجزائر فـإن النتيجـة اضطراب كمى ونوعى فى التنمية والتعليم. وبالتالى فإنه من المهم تبنى مقـررات دراسية جديدة وخاصة لتطوير قدرة أكبر على التفكير النقدى. وستكون هناك حاجة كبيرة إلى كتب دراسية وعلمية أضف إلى ذلك تغيير ثقافة مكتباتنا وما احتوته مـن كتب منذ مطلع عقد الثمانينات وحتى الوقت الحاضر. ولا نقل عن ذلك أهمية زيادة المسئولية من خلال التدريب وتعزيز الحوافز للأداء الفعال والتقييم الأكثر كفـاءة للمعلمين، وبالأخص تحسين الظروف المعيشية للمعلمين وكـذا أمـاكن عملـهم، وتوفير القدر الكافى من الأجهزة الضرورية للتعليم.

أخيراً قد لا نكون مخطئين إذا قلنا بأن مختلف برامج الإصلاحات الاقتصاديـة التى عاشتها الجزائر، قد تناست بل أهملت واحداً من القطاعات الـذى كـان مـن المفروض أن يولى الاهتمام الأكبر إلى جانب القطاعات الأخرى. لذا فإننى أسـجل هنا بعض النقاط الأساسية التى تشكل فى اعتقادى ما يجب أن تكون عليه التربيـة والتعليم فى الجزائر فى ظل هذه التغيرات التى نعيشها وتحيط بنا.

- وضع سياسة وطنية شاملة من قبل الدولة للتربية والتعليـم، علـى أسـاس أن التربية قضية وطنية تهم كامل المجتمع الجزائرى وإنها استثمار بشرى جيد لكل تقدم نصبوا إليه. وإن أى إصلاحات اقتصادية دون الاهتمام بالجانب الـتربوى والتعليمى لن يكون لها أى معنى.
- إن أى سياسة للتربية والتعليم مـن أجـل التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة المستديمة، لابد وأن تتداخل مع التنمية الشاملة، وإلا كنا نخدع أنفسنا. إذ يجـب

أن نتذكر أن التنمية عملية شاملة ويجب أن توجهها كل من القيم الاقتصادية وغير الاقتصادية.

- إن التربية من أجل التنمية يجب أن تكون مخططة بشكل سليم، تساعد على نشر الفرصة الاقتصادية والعائد لكل الجماعات العريضة من المجتمع. أن ما نقصده من التربية المخططة من أجل التقدم الاقتصادى للجميع لا يعنى بالضرورة سياسة استثمار تربوية متساوية مطبقة بالعدل على الجميع. إن ما نعنيه من استراتيجية الاستثمار التربوى هو أن تأخذ فى الحسبان احتياجات البلاد من القوى البشرية ومستويات التربية القادرة على إشباع هذه المطالب، وقوة المستويات المختلفة للنظام التربوى فى علاقتها بالإسهام فى التنمية الاقتصادية.
- ربط كل محاولة إصلاح للتربية والتعليم بنتائج البحث التربوى العلمى. فإذا أريد للتربية ان تكون لها علاقة بالناحية الاقتصادية، يجب أن تخضع للبحوث المناسبة. إننا نحتاج بدرجة كبيرة إلى البحث ليعكس الضوء على كثير من العوامل التربوية التى تحتاج إلى أن تختبر من حيث قيمتها الاقتصادية.
- إن السياسة يجب أن تأخذ فى الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية فى التربية التى تساهم فى التنمية الاقتصادية.
- توفير وسائل العمل الضرورية خاصة خارج المدن الكبرى، حيث تفتقر المدارس لأبسط الوسائل التربوية.
- إعادة الاعتبار لرجال التربية والتعليم وتحسين أوضاعهم المادية لتخلق لديهم الحوافز، فهم المنفذون، وصون كرامتهم من الوقوع فى مآسى التذلل والحياة المزرية التى تعطى لتلميذه مثالاً فى التعاسة، وإعادة الاحترام للمعلم الذى كان يحظى به فى الماضى داخل المجتمع، لتنتظر منه عطاء ومعرفة وتربية.
- وأخيراً فأن سياسة حكيمة للتربية والتعليم من أجل رقى المجتمع وتقدمه يجب ان تكون سياسة مسئولة اجتماعياً، آخذة فى الحسبان المدى الممكن للمعرفة المتاحة والنتائج الاجتماعية لمختلف المقررات فى العمل التربوى. وبإيجاز،

يجب أن تكون هناك سياسة للتربية من أجل ما هو أكثر من مجرد نمو اقتصادى. يجب أن تكون هناك سياسة للتربية من أجل التنمية الشاملة المستديمة، حيث تجد التنمية والنمو الاقتصادى مكانهما المناسب فى المجتمع.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة بشئ من التفصيل مسيرة قطاع التربية والتعليم فى الجزائر، ومراحل تطوره مستهدفة بشكل أساسى التركيز على الاختلالات التى يعانيها هذا القطاع جراء إصلاحات اقتصادية مفروضة وغير واقعية. فإذا ما كان لهذه الإصلاحات بعض النجاحات التى ارتبطت بالسيطرة ولو بشكل نسبى ومؤقت على التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلى، إلا أن هذه النجاحات فى تحقيق التوازنات الكبرى لم تخف الجوانب السلبية، لهذه الإصلاحات، على الجوانب الاجتماعية. لقد تناست هذه الإصلاحات بل أهملت واحداً من القطاعات الهامة ــ قطاع التربية والتعليم ــ الذى كان من المفروض أن يولى الاهتمام الأكبر على جانب القطاعات الأخرى، الأمر الذى انعكس سلباً على أوضاع القطاع، حيث شهدت نسب المخصصات المالية لهذا القطاع انخفاضاً مستمراً بحجة القضاء على الاختلالات فى الميزانية العامة للدولة، كما شهدت معدلات النجاح انخفاضاً ملموساً وفى مختلف المراحل التعليمية، فى الوقت الذى شهدت معدلات الرسوب ارتفاعاً واضحاً الأمر الذى يدعم احتمال زيادة معدلات التسرب المدرسى المرتفع أصلاً. كما بدأت ظاهرة اللامساواة فى فرص التعليم جلية رغم مجانيته نتيجة الأعباء المالية التى أنهكت ميزانيات الأسر الفقيرة التى تعيش قاب قويسن أو أدنى من خط الفقر. كما ركزت هذه الدراسة على آفاق قطاع التربية والتعليم فى المجتمع الجزائرى الذى يعيش مرحلة ركود خانقة والتى يتطلب تجاوزها ضرورة المرور إلى مرحلة تغيير حاسمة وجذرية لبلوغ تعليم وظيفى فعال بكل مقوماته ومواصفاته حتى يستطيع أن يحقق نقله حقيقية من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم، نقلة عميقة التأثير بوتائر متسارعة.

المراجع:

(1) Frederick Harbison: Education for development, scientific American, vol 24 N^{0}3. 1993 P14.

(٢) ابحاث إعادة بناء الإنسان المصرى، التقرير التالى، جامعة الاسكندرية. ص١٢

(٣) جون و. هانسون وآخرون: التربية والتقدم الاجتماعى و الاقتصادى للدول النامية. القاهرة ١٩٧٦ ص٣.

(٤) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الأول المعهد العربى للتخطيط، الكويت ديسمبر ١٩٩٨، ص٥٢.

(٥) مركزدراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة فى البلدان العربية، بيروت١٩٩٩، ص٤١

(٦) العولمة، إعادة الهيكلة والتنمية على ضوء أعمال فيصل بشير، ملتقى دولى ــ سطيف، ١٥و ١٦ مايو ١٩٩٩، ص ٣٢٩.

(٧) نفس المرجع، ص٢٦٧.

(8) Les Cahiers du CREADN^0 46/47 (4 tirimestre 1998 et 1 trimestre 1999) P44.

(٩) د. حمدى عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة (دراسة على الدول العربى) دار زهراء الشرق. القاهرة ١٩٩٨ ص ١٧٢.

(١٠) جريدة الخبر، العدد ٢٩٦١، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠

(11)"MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE: DONNEES STATISTIQUES, sous- Direction des statistiques N^{0}37 ALGER 1999, P 32 et 204.

(12)"MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE: DONNEES STATISTIQUES, op cit., p. 150.

(١٣) التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، مارس ٢٠٠٠ ص٣١.

(14)"MINISTERE DEL'EDUCATION NATIONALE: DONNEES STATISTIQUES, op. Cit. P. 204.

(١٥) محمد الطيب العلوى، أزمة منظومة أم أزمة مجتمع، الخبر الأسبوعى، العدد ٧٣ من يوليو ٢٠٠٠ ص٩

(16) Sylvain Laurie, Pour L'Universalisation de l'Education, Revue des deux mondes, Paris 8 Decembre 1989, P.31.

(١٧) التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، يونيه ١٩٩٩ ص٢٠.

(١٨) التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، سبتمبر ١٩٩٣ ص١٦.